

البيان الأول

أحكام عامة

مادة ٢

الشرطة قوة نظامية مسلحة تابعة لوزارة الداخلية تقوم على حفظ الأمن والنظام داخل البلاد وحماية الارواح والأعراض والأموال ، وتنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح .

مادة ٣

تتألف قوة الشرطة من .

أ - ضباط الشرطة وخفر السواحل والحدود .

ب - ضباط الصف وأفراد الشرطة وخفر السواحل

والحدود .

ج - الخبراء النظاميين .

د - أفراد الهيئات التي يقر مجلس الوزراء ، بسبب طبيعة عملها ، اعتبارها من قوة الشرطة .

أما المدنيون الماملون في وزارة الداخلية وقوة الشرطة فتسرى عليهم أحكام قوانين الوظائف العامة المدنية وقوانين العمل في القطاع الحكومي مع مراعاة أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون .

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨

بشأن نظام قوة الشرطة

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٢٥٨ و ٢٦١ و ١٥٩ من الدستور

وعلى المرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن قانون الوظائف العامة المدنية .

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن معاشات

ومكافآت المتقاعدين .

وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١

تسرى أحكام هذا القانون على أعضاء قوة الشرطة دون غيرهم .

مادة ٦

الرتب العسكرية لأفراد وضباط صف الشرطة حسب التسلسل العسكري هي

وهم ضباط الصف	شرطي
	وكيل عريف
	عريف
	رئيس عرفاء

مادة ٧

تحدد علامات الرتب للضباط وضباط الصف وأفراد الشرطة والعقراء النظاميين ، وزعيم ، بقرار من الوزير .

مادة ٨

تحدد مرتبات الشرطة حسب الجداول المرافقة وهي

الجدول رقم (١) ويتضمن رواتب الضباط .

الجدول رقم (٢) ويتضمن رواتب ضباط الصف والأفراد .

الجدول رقم (٣) ويتضمن رواتب المهنيين .

الجدول رقم (٤) ويتضمن رواتب العقراء النظاميين .

مادة ٩

يكون الانسحاق بقوة الشرطة عن طريق الخدمة العسكرية أو التجنيد أو التعيين وذلك بالشروط والأوضاع التي تحددها القانون والمراسيم والقرارات التنفيذية .

مادة ٥

الرتب العسكرية لضباط الشرطة حسب التسلسل

العسكري هي

- ملازم
- ملازم أول
- نقيب
- رائد
- مقدم
- عقيد
- عميد
- لواء

مادة ٩

تحدد اختصاصات وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين والمحافظين ومديري الأمن ورؤساء الوحدات النظامية ورؤساء المفاجئ بقرار من الوزير .

مادة ١٠

تتولى قوة الشرطة انضاد التدابير اللازمة لمنع ارتكاب الجرائم وضبط ما يقع منها واجراء التحقيقات والتصرّيات والأبحاث التي تكلف بها من قبل جهات الاختصاص ، كل ذلك في حدود القانون .

مادة ١١

لرجال الشرطة حق حمل السلاح المسلم لهم من الحكومة ونظم في سبل تنفيذ واجباتهم استعمال القوة دون استعمال السلاح وذلك بالتقدير اللازم وبشرط ان تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لذلك .

مادة ١٢

تنظم اللائحة التنفيذية السلطات التي يكون لها اصدار الامر بإطلاق النار وطريقة تنفيذ . ولا يجوز بطل ان تستعمل قوة الشرطة السلاح النارى الا في الاحوال الآتية :

أولاً : للقبض على محكوم عليه بمقتبة جناية او بالجس اذا قاوم او حاول الهرب .

ثانياً : للقبض على متهم بجناية او جنحة مشهودة اذا قاوم أو حاول الهرب .

ثالثاً : للقبض على متهم صدر أمر بالقبض عليه اذا قاوم أو حاول الهرب .

رابعاً : للقبض على مسجون حاول الهرب .

خامساً : لنقض تجبر أو تظاهر اذا حدث ذلك من سبعة اشخاص فأكبر ، وكان الغرض منه ارتكاب جريمة أو من شأنه تعريض الامن العام للخطر ، وذلك اذا لم يذعن المتجهون للتعرق بعد انذارهم ومحاولة تفرقهم بالطرق الاخرى الممكنة .

مادة ١٣

يؤدي ضباط الشرطة أمام الوزير قبل مباشرتهم اعمال وظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم ، أقسم بالله العظيم ، أقسم بالله العظيم ، أن أكون وفياً لخدمة الكويت أميناً على حقوقها ، مخلصاً لأميرها المعظم ، مطيعاً لجميع الاوامر التي تصدر الى من رؤسائي ،

وسائل النشر رأياً أو بحثاً أو مقالاً أو رسماً إلا بأذن من وكيل الوزارة بعد الاطلاع على نسخة مما سيصدر .

٤ - أن يشتري أو يبيع أو يستأجر أو يورجى أى مال لقوة الشرطة أو للوزارة ولو عن طريق المراءى العلنى .

٥ - أن يأبى عملاً أو يظهر بمظهر يتنافى مع كرامته العسكرية .

٦ - أن يشتغل فعلياً بالتجارة .

٧ - أن يورجى عملاً للغير بأجر ، ويستثنى من هذا ، الرصاية أو القوامه بأجر على أحد أقاربه إلى الدرجة الرابعة . ويسرى الحظر الوارد فى الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة على المدنيين العاملين فى الوزارة وقوة الشرطة .

مادة ١٦

تكون الاختراعات والمؤلفات التى ينتجها أحد أعضاء قوة الشرطة أثناء عمله ملكاً للدولة إذا كان الاختراع أو المؤلف نتيجة تجارب اجريت بصفة رسمية أو إذا كان له علاقة بمصالح الدولة .

ويعرض صاحب الاختراع أو المؤلف عنه بقرار من الوزير .

- ٩ -

محافظاً على شرفى وسلاحى ، مؤدياً أعمال وظيفتى بالمصدق والأمانة ، محترماً قوانين البلاد وحقوق الناس .

ويؤدى أفراد وضباط صف الشرطة ذات اليمين قبل مباشرتهم أعمالهم أمام وكيل الوزارة أو من ينيه .

وتبين كيفية أداء اليمين ومراسمها ووقت أدائها بقرار من الوزير .

مادة ١٢

يحظر على رجال قوة الشرطة الاشتغال بالسياسة . كما يحظر عليهم الانضمام إلى جمعية أو نقابة أو هيئة غير الجمعيات أو الهيئات المخصصة للشرطة إلا بأذن كتابى من الوزير .

مادة ١٥

يحظر على رجل قوة الشرطة :

١ - أن يفشى أية معلومات تتعلق بعمله حتى بعد انتهاء خدمته بالشرطة .

٢ - أن يحفظ لديه نسخة من أية ورقة ولو تعلق بعمل كلف به شخصياً .

٣ - أن يكتب فى الصحف أو أن ينشر بأية وسيلة من

٨

مادة ١٩

يكون إنشاء كليات الشرطة بمرسوم أميري .
ويكون إنشاء مدارس الشرطة بقرار من الوزير .
ولا يقبل غير الكويتيين في كليات ومدارس الشرطة الا من بين البعوثيين من حكوماتهم وفي حدود العدد الذي يحدد سنويا بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢٠

تكون محاكمة رجال الشرطة عن الجرائم العسكرية امام المحاكم العسكرية وفق أحكام قانون المحاكمات والعقوبات العسكرية .

مادة ٢١

تحدد بمرسوم العقوبات الانضباطية وطريقة فرضها وتنفيذها والنظام منها . ولا يجوز أن تشمل هذه العقوبات على عتوبات التجريد أو الطرد أو العزل أو ازالة الرتبة أو أية عقوبة بدنية أو عقوبة شديدة للحرية تجاوز ستين يوما .

مادة ٢٢

يجوز بقرار من الوزير منح رجل قوة الشرطة تعويضا عن

ويسرى هذا الحكم على المدنيين العاملين في الوزارة وقوة الشرطة .

مادة ١٧

يخضع رجال الشرطة ذوو الرتب الاقل لذوى الرتب الاعلى ، فانما تساوت الرتب خضع الاحد في الرتبة للاقدم فيها .

مادة ١٨

يحظر على رجال الشرطة ان يعتقدوا زواجهم قبل الحصول على اذن بذلك من الوزارة ، ولا يعتبر الزواج الذي يعقد دون اذن قائما بالنسبة الى قوانين الشرطة .

كما يمنع رجال الشرطة بعد العمل بهذا القانون من الزواج من غير مواطنه الا باذن خاص بذلك من الوزارة والا تعرضوا للمحاكمة العسكرية .

ويجوز للوزارة في جميع الاحوال ان تميز الزواج بعد عقده .

وتصدر قواعد واجراءات منح اذن الزواج او اجازته بقرار من الوزير بناء على اقتراح وكيل الوزارة .

مادة ٢٥

دون اخلال بالبدلات والملاوات الاضافية المشار اليها في المادة ٤٦ من هذا القانون ، تحصل الدولة ثقتات كسوة رجال الشرطة وانتقالهم لعملاهم وتجهيزهم وتسلحيهم ورعايتهم طبيا ، وتنعم باطعامهم واسكانهم في منشآت ومخافر الشرطة اذا اقتضى العمل ذلك ، كل هذا وفق القرارات التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٢٦

يجوز قبول غير الكوميتيين ضباطا فنيين او خبراء في الشرطة مؤقتا وذلك بالشروط والاورضاع التي يصدر بها مرسوم .

كما يجوز عند الحاجة قبول تطوع غير الكوميتيين في وظائف الشرطة كخبراء وأفراد وضباط صف ، وفقا للاحكام التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٢٧

تسعى في الوزارة لجنة تسمى « اللجنة العامة لشؤون الشرطة » وتشكل برئاسة وزير الداخلية وعضوية الوكلاء المساعدين وثلاثة من كبار ضباط الشرطة وأحد رجال القانون يختارهم الوزير . وعند غياب وكيل الوزارة او قيام مانع من حضوره يرأس اللجنة اقدم وكلاء الوزارة المساعدين .

مادة ٢٨

الاضرار التي تسبب أمراله اثناء الخدمة او بسببها بشرط أن لا يكون الضرر ناتجا عن افعاله . ويقتصر التعويض في هذه الحالة على قيمة الاشياء الضرورية لحياة رجل قسوة الشرطة وحياة عائلته .

ويجب على طالب التعويض أن يتقدم بطلبه خلال خمسة عشر يوما من وقوع الضرر او اكشافه أو زوال المانع من تقديم الطلب .

مادة ٢٩

يكون تعويض الأشخاص عن الاضرار التي تسبب اشخاصهم او افعالهم بسبب تدابير الامن الاستثنائية وفق الاحكام التي يصدر بها قرار من الوزير ، بشرط الاحتفاظ بحق الأشخاص في الطعن في القرارات الصادرة بتعويضهم امام القضاء .

مادة ٣٠

تحدد بقرار من الوزير ، كيفية امساك السجلات الخاصة بتقيد أموال الوزارة ، وكيفية الرام من تسبب في تقديمها أو عطائها او تلفها ببيعها أو اغنائها من ذلك .

مادة ٣١

وتختص هذه اللجنة بالنظر فيما نص القانون على عرضه
عليها وكذلك في كل ما يرى الوزير اخذ رأيا فيه .

مادة ٢٨

لا تكون اجتماعات اللجنة العامة لدورن الشريعة صحيحة
الا اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء ، وتصدر قراراتها بأغلبية
الحاضرين ، وعند تساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ،
وبعد الاستماع عن التصويت بمثابة رفض الاقتراح المروض .
وتعقد اللجنة بدعوة من رئيسها ، وتكون مداولا تيا سرية
وقرارها مسمية . ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بتصديق
الوزير عليها .

واذا كانت احدى المسائل المروضة تمس احد اعضاء
اللجنة ، وجب عليه التحي عند نظرها .

الباب الثاني

في التعيين

الضباط

الفصل الاول

مادة ٢٩

يكون تعيين الضباط وتبريعهم حتى رتبة العقيد بقرار
من الوزير بناء على عرض وكيل الوزارة ، وبرسوم فيما يلي
ذلك من الرتب حسب التسلسل العسكري .

مادة ٣٠

الرتبة جن للضباط لا يفقدها الا اذا فقد الجنسية الكويتية
او اذا صدر عليه حكم بتجريدته منها وقتسا لاحكام قانون
المحاكمات والمعوقات العسكرية ، او اذا خفضت رتبته وقتسا
لاحكام المادة ٥٥ من هذا القانون .

ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

وتقتضي الضوابط سنة واحدة تحت التجربة يجوز تسريحه خلالها اذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته ، وإلا ثبت في الوظيفة التي عين فيها ، وحسبت مدة التجربة ضمن مدة خدمته .

ويجوز بقرار من الوزير مد فترة التجربة سنة أخرى .

مادة ٢٣

رؤساء العرفاء غير الحاصلين على شهادة الثانوية العامة يجوز تعيينهم في رتبة ملازم بعد نجاحهم في دورة تدريبية .

وتحدد مدة الدورة التدريبية وشروط اختيار والتحاق رؤساء العرفاء بها بقرار من الوزير بناء على عرض وكيل الوزارة .

ويحدد الوزير بقرار سنوى منه عدد من تجوز ترقيتهم وفقا لاحكام الفقرة السابقة .

أما رؤساء العرفاء الحاصلون على شهادة الثانوية العامة او الذين يحصلون عليها اثناء الخدمة فيعتبرون في حكم المنخرج من إحدى كليات الشرطة اذا اجتازوا الدورة التدريبية المشار اليها في الفقرة الاولى .

مادة ١٧ -

١- أن يكون كويتي الجنسية ؛

٢- أن يكون قد اتم سن العسر إحدى وعشرين سنة ميلادية .

٣- أن يكون لاثنا صحيا للخدمة النظامية ، ويصدر بتحديد شروط اللياقة الصحية للخدمة النظامية قرار من الوزير .

٤- أن يكون محضود السيرة .

٥- أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية او في جريمة مضلة بالشرف او بالإقامة ما لم يكون قد رد اليه اعتباره .

٦- أن يكون مستخرجا من إحدى الكليات او المدارس

العسكرية او كليات ومدارس الشرطة التي يشترط الالتحاق بها للحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويستثنى من ذلك الحاصلون على مؤهل جامعي او عال المعار اليعم في المادة (٦٤) . وذلك مع مراعاة احكام المادة (٢٣) .

مادة ٢٢

يكون تعيين الضباط لأول مرة في رتبة الملازم بأول مربوطها

مادة ١٦ -

مادة ٢٤

يجوز تعيين الضاميين على مؤهل جامعي أو عال يستلزم الحصول عليه دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد الثانوية العامة في رتبة ملازم أول بأول مرربطيا إما اذا كانت هذه المدة ستين فقط فيكون تعيينه في رتبة ملازم بأول مرربطيا .

ومع ذلك يجوز تعيين الأطباء البشريين في رتبةقيب مباشرة . فإذا كان حاصلا على دبلوم اختصاص لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنة كاملة بعد حصوله على البكالوريوس جاز منحه علاوة في رتبة قبيب تحسب في أقدميته باعتبارها سنة واحدة . أما إذا كان الطبيب حاصلا على شهادة تخصص عليا جاز تعيينه في رتبة رائد مباشرة بأول مرربطيا . وتحدد شهادات التخصص العليا بقرار من الوزير .

ويشترط في جميع الطالاء قضاء فترة تدريب عسكرية تحدد مدتها ونظامها بقرار من الوزير . ويتضي الضابط في هذه الحالات فترة التجربة المشار إليها في المادة (٣٣) من هذا القانون .

مادة ٣٥

تحدد أقدمية الضباط في رتبهم في المرسوم أو القرار

— ١٨ —

المصادر بتعيينهم فيها أو ترتبهم إليها . ولا يجوز أن يرجع المرسوم أو القرار الأقدمية في الرتبة المرفق إليها الضابط إلى تاريخ سابق على صدوره .

مادة ٣٦

يجوز — بعد أخذ رأي اللجنة العامة لشؤون الشرطة — إعادة الضابط المستقيل أو التقاعد أو المرح لأسباب صحية إلى الخدمة في نفس رتبته وبذات راتبه السابق بشرط أن تثبت لياقته الصحية ، وأن لا يكون قد أقتضى على تركه خدمة الشرطة أكثر من ثلاث سنوات .

وتقسم مدة الخدمة السابقة إلى الخدمة التالية في حساب تقاعد الضابط الذي أعيد إلى الخدمة .

الفصل الثاني

في ضباط الصف والأفراد والتخفراء

مادة ٣٧

يشترط في المتطوع لوظائف أفراد الشرطة وضباط الصف والتخفراء ما يأتي :

١ — أن يكون كويتي الجنسية

— ١٩ —

مادة ٤٥

يستحق رجال قوة الشرطة علاوة دورية سنوية بالثلثات المبررة في الجداول الملصقة بهذا القانون بحيث لا يتجاوزون بعامية مبروط الرتبة .

وتستحق هذه العلاوة من أول الشهر التالي لسنة على تاريخ التمييز . ولا تغير علاوة الترقية من موعد الملاوة الدورية وإذا اختلف تاريخها منحتا معا .

مادة ٤٦

تحدد أنواع وفئات وشروط البدلات والملاوات الإضافية والفنية التي يستحقها العاملون في قوة الشرطة والوزارة بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير المالية والنفط .

مادة ٤٧

يجوز بقرار من الوزير منح مكافأة لمن يقوم من رجال الشرطة بأعمال تستحق التقدير أو لمن أصيب أثناء الخدمة أو بسببها .

مادة ٤٨

يستحق الأسير من رجال قوة الشرطة كامل راتبه وبدلاته من تاريخ وقوعه في الأسر حتى عودته إلى البلاد . ويصرف إلى

زوجته أو من يختاره أقاربه الذين يعرفهم ما لا يجاوز سبعين في المائة من راتبه شهريا .

وإذا توفي الأسير وحكم بأبناث غيبته المتقدمة ، دفعت جميع استحقاقاته إلى ورثته ، مع عدم الإخلال بالحقوق الواردة في قانون التقاعد العسكري .

مادة ٤٩

تسرى على رواتب من يحال من رجال قوة الشرطة إلى المحاكمة الأحكام الآتية .

أ- إذا أخلى سبيله وعاد إلى عمله ، صرف له راتبه إلى حين التصرف في القضية أو صدور الحكم النهائي فيها .

ب - إذا كان موقوفاً أو أخلى سبيله ولم يعهد إليه بعمل ، صرف له نصف راتبه . فإذا قرر أن لا وجه لإقامته المسعور أو صدر صفيح عنه قبل الحكم أو حكم بإبراءه ، صرف له جميع ما استقطب منه مدة التوقيف أو انقطاعه عن العمل .

ج - إذا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة لا تستوجب طرده من الخدمة أو تجريده استمرار صرف نصف

الفصل الثاني في التقارير السرية

مادة ٥٢

بعد لكل ضابط ملف خدمة يلحق به ملف سرى مستقل
تودع فيه الاوراق المتضمنة الملبومات والبيانات الخاصة به
ما يكون متصلا بوظيفته ، كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة
بعمله والتقارير السرية المقدمة عنه ، والمقريبات الانضباطية
والاحكام النهائية الصادرة ضده .

مادة ٥٣

يقدم عن كل ضابط حتى رتبة العقيد تقرير سرى في شهر
يناز من كل عام بين كفاءته وسلوكه خلال العام الميلاى
السابق .

وتصدر بقرار من الوزير اجراءات تقديم التقارير والتنظيم
منها واعتمادها .

مادة ٥٤

الضابط الذى يقدم عنه تقرير بتقدير ضعيف يحرم من
أول علاوة دورية تستحق له بعد اعتماد التقرير .

راتبه طوال تنفيذ العقوبة لزوجته او لمن يختاره المحكوم عليه
ليعمل القارىه .

د - اذا حكم عليه بعقوبة تستوجب ابقاء خدمته ، سويت
استحقاقاته الى تاريخ صدور الحكم نهائيا ، فاذا كان الحكم
صادرا بالاعدام صرفت تلك الاستحقاقات فورثه المستحقين
دون اخلال باحكام قانون المراكات والمقريبات العسكرية .

مادة ٥٠

لا يجوز انصير على رواتب رجال قوة الشرطة او خصم
شئ منها الا فى حدود ربيع الراتب وذلك مع عدم الاخلال باحكام
المادة (٥١) من هذا القانون

وتكون الاولوية للدين المنتجة ثم الاداء ما يكون مطلوبا
للحكومة .

مادة ٥١

يحدد بقرار من الوزير ما يخصم من رواتب رجال قوة
الشرطة نتيجة توقيع عقوبات انضباطية عليهم . وتودع الاموال
الناجمة من هذا الخصم فى صندوق الشرطة الذى تحدد أوجه
الصرف منه بقرار من الوزير بناء على اقتراح وكيل الوزارة .

مادة ٥٩

يستحق المرتقى من رجال قوة الشرطة الراتب المقرر للرتبة التي يرقى إليها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مرسوم أو قرار الترقية ، مع مراعاة احكام المادة (٣٥) من هذا القانون .

مادة ٦٠

يكون الترشيح للترقية وفق لائحة يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٦١

يجوز بقرار من الوزير تخفيض المدد المترتبة في الجداول المرافقة كحد أدنى للترقية في حالة الحرب .

أولاً - الضباط

مادة ٦٢

وتكون الترقية حتى رتبة العقيد بقرار من الوزير . وتكون الترقية الى رتبة العميد واللواء بمرسوم .

مادة ٦٣

يشترط في ترقية الضباط ان يكون قد أتم في رتبته المدد

- ٢٩ -

مادة ٥٥

الضباط الذي يقدم عنه تقرير ان متواليات بتقدير ضميم يعرض أمره على اللجنة العامة لشؤون الشرطة للنظر في خفض رتبته أو تسميته بعد سماع أقرانه .

ويكون خفض الرتبة أو التسميح بقرار من الوزير .

مادة ٥٦

في حالة خفض رتبة الضابط طبقاً للمادة السابقة لا يجوز النظر في ترقية قبل مضي سنتين من تاريخ صدور قرار خفض الرتبة .

مادة ٥٧

تعهد لكل من ضباط الصف والأفراد والظفرء صحيفة أعمال تبث فيها آراء رؤسائهم حسب التسلسل وما يوقع عليهم من عقوبات انضباطية أو تأديبية أو ما يصدر عليهم من احكام نهائية .

الفصل الثالث

في الترقية

مادة ٥٨

تتم الترقية في حدود الرتب المشافرة في الميزانية السنوية .

- ٢٨ -

مادة ٦٧

تجوز ترقية الملازم الى رتبة قتيب اذا حصل اثناء الخدمة على مؤهل علمي جامعي أو عال يستلزم الحصول عليه دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد الثانوية العامة + فاذا كانت مدة الدراسة سنتين جازت ترقيته الى رتبة ملازم اول ، كل ذلك بشرط ان يكون الضابط قد قضى فترة التجربة بنجاح .

ثانيا - ضباط الصف والافراد

مادة ٦٨

تكون ترقية ضباط الصف والافراد بقسار من وكيل الوزارة بناء على ترقية رؤسائهم .

مادة ٦٩

يشترط في ترقية كل من ضابط الصف او الفرد ان يكون قد اتم في رتبته المدة المقررة كحد أدنى للترقية المبينة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون .

مادة ٧٠

يشترط في ترقية الشرطي الى رتبة وكيل عريف ان يجتاز الدورة المقررة للترقية .

- ٢١ -

المقررة كحد أدنى للترقية والمبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

ويرقى الضابط من رتبة ملازم الى رتبة ملازم أول بمجرد تضاؤه مستين في الرتبة .

مادة ٦٤

تكون الترقية من رتبة ملازم أول حصرية المقدمة بالاقدسية المعلقة . وتكون الترقية فيما زاد عن رتبة مقدم بالاختيار بعد أخذ رأي اللجنة العامة لشئون الشرطة .

وتعتبر الترقية نافذة من التاريخ الذي يحدده المرسوم او القرار الصادر بها .

مادة ٦٥

امتناء من الاحكام السابقة تجوز ترقية الضابط الى الرتبة التالية لرتبته بعد أخذ رأي اللجنة العامة لشؤون الشرطة، اذا قام بأعمال او خدمات مستازة تستحق التقدير .

مادة ٦٦

لا تجوز ترقية الضابط الذي قدم عنه تقرير بدرجة ضعيف خلال السنة التي أصبح الترتيب فيها نهائيا .

- ٢٠ -

كان يتقاضاه ويحدد قرار النقل أقدميته فيها . فإذا أُعيد إلى قوة الشرطة شغل الرتبة التي فيها زملاؤه وبأقدميته السابقة بينهم .

مادة ٧٤

يجوز بقرار من الوزير ، نذب أحد رجال قوة الشرطة للعمل خارج الوزارة بناء على طلب الجهة المنتدب للعمل فيها وذلك لمدة لا تجاوز ستة يجوز تمديدھا سنة أخرى عند الضرورة

مادة ٧٥

يجوز بقرار من الوزير ، اعارة الضباط الى الحكومات والهيئات الاجنبية او الدولية او الى الهيئات والمؤسسات المحلية ، بشرط موافقة الضابط عليها كتابة . وتكون الاعارة بمرتب كامل او مخفض أو بغير مرتب .

وتدخل مدة الاعارة في حساب التقاعد او المكافأة وفي استحقاق العلاوة الدورية والترقية .

مادة ٧٦

يجوز للوزير — بعد أخذ رأى اللجنة العامة لشؤون

— ٢٣ —

• ويعتق شرط اجتياز الدورة في حالة اعلان التسكيم المرفى
أو في حالة الطوارئ .

مادة ٧١

تكون الترقية الى رتبة عريف بترتيب القلمية وكلاء المرفاء الذين ير كيمهم رؤسائهم وتكون الترقية الى رتبة رئيس عرفاء بالاختيار .

مادة ٧٢

استثناء من الاحكام السابقة ، يجوز بقرار من الوزير ترقية ضابط الصف أو الشرطي الى الرتبة التالية لرتبته اذا قام باعمال او خدمات مستازة تستحق التقدير .

الفصل الرابع

في النقل والندب

مادة ٧٣

لا يجوز نقل أحد من رجال قوة الشرطة الى وظيفة خارج وزارتي الداخلية والدفاع الا بموافقة الوزير .

ويشغل المتقول الدرجة المناسبة لتراتب الاساسى الذى

— ٢٢ —

مادة ٧٩

الإجازات التي يجوز منحها لرجال قوة الشرطة هي :

- ١ - الإجازة الدورية .
- ٢ - الإجازة المرضية .
- ٣ - الإجازة الإدارية .
- ٤ - إجازة الصحيح .
- ٥ - الإجازة الفارضية .

ويصدر بنظام هذه الإجازات وإجراءات منحها قرار من الوزير مع مراعاة أحكام المواد التالية .

مادة ٨٠

يستحق الضابط إجازة دورية لمدة خمسة وأربعين يوما سنويا ، فإذا بلغ الخمسين من عمره استحق سبتي يوما في السنة .

ويستحق ضابط الصف والشرطي والخطير إجازة دورية لمدة أربعين يوما سنويا ؛ فإذا بلغ الخمسين من عمره استحق خمسة وأربعين يوما في السنة .

وتستحق الإجازة الدورية اعتبارا من تاريخ التمييز ولا يجوز منحها قبل الانتشاء عشرة شهور من بدء الخدمة .

الشرطة - إيفاد الكوئيين من رجال قبة الشرطة في بمات دراسية ومهام رسمية .

ويجوز عند الضرورة التصوي إيفاد غير الكوئيين من رجال قوة الشرطة الاختصاصيين أو الفنيين .
وتدعى مدة البعثة في حساب التقاعد وفي استحقاق المعالوة والرقية ، ويحصل عنها استقطاع التعاعد .

مادة ٧٧

تصدر بقرار من الوزير - بالاتفاق مع وزير المالية والنظ - أحكام وفات بدل الشتر والانتقال وشروط استرداد ما افقه رجال قوة الشرطة لتأدية مهمة رسمية .

الفصل الخامس الإجازات

مادة ٧٨

لا يجوز لأي من رجال قوة الشرطة ان يتقطع عن عمله الا لمدة معينة في حدود الإجازات المنصوص عليها في القانون وبعد التصريح له بها .

مادة ٨٤

لا يستحق رجل الشرطة اجازة دورية عن المدد التي قضىها في بحثه علمية أو في السجون تنفيذاً لحكم صادر عليه .
فإذا كان رجل الشرطة ممراراً خصم من اجازته الدورية ما حصل عليه فعلاً من اجازة من اللجنة الممار إليها .

مادة ٨٥

يُصرف لرجل قوة الشرطة في اجازته الدورية مقدماً كاملاً راتبه وبدلاً له فيما عدا بدل الانتقال .

مادة ٨٦

يمنح من يحاسب بمرض أو بحادث اجازة مرضية لا تتجاوز ستة براتب كامل ثم سنة بنصف راتب .

ويجوز بقرار من الوزير منح رجل الشرطة اجازة مرضية اضافية لمدة سنة فالتة بنصف راتب اذا قررت اللجنة الطبية المختصة انه من المحتمل شفاؤه في خلالها .

فإذا ثبت أن الممرض أو الحادث فاجم عن الخدمة أو متقاعد بسببها أو أن رجل الشرطة مريض بالسل ، منح هذه المدة جميعاً براتب كامل .

مادة ٨١

يجوز استدعاء المجاز من رجال قوة الشرطة ، قبل انتهاء اجازته الدورية اذا اقتضت المصلحة ذلك .

مادة ٨٢

إذا اقتضت المصلحة العامة عدم التصريح بالاجازة الدورية عن سنة ما ، جاز - بعد موافقة الوزير - صرف بدلها نقداً والا ارجت الى سنة أخرى .

مادة ٨٣

يحتفظ رجل الشرطة برصيد اجازاته الدورية التي لم يحصل عليها ولم يتقاضي بدلها نقداً خلال خمس سنوات .
ويجوز له الانتفاع به بدلاً يريد على ثلاثة اشهر في السنة الواحدة اذا سمحت ظروف العمل بذلك .
ويصرف بدل رصيد الاجازات عند انتهاء الخدمة ، وتجب السنوات الخمس باعتبار السنة الجارية والسنوات الأربع السابقة عليها .

فإذا انتهت الخدمة بالوفاة صرف بدل الاجازات لورثة المرنق الشرعيين .

مخفض أو بغير مرتب زيادة على ما يستحقه من إجازاته الدورية
لمدة أو مدد لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة .

مادة ٩١

يجوز منح رجل قوة الشرطة — إذا سمحت ظروف العمل
بذلك — إجازة خاصة بمراتب كامل لا تعصب من إجازاته الدورية
لمدة أربعين يوما لإداء فريضة الحج .

ولا تمنح هذه الإجازة إلا مرة واحدة في مدة الخدمة .

مادة ٩٢

الإجازة الطارئة هي التي تكون لسبب طارئ، لا يستطيع
رجل قوة الشرطة معه الإبلاغ رؤسائه مقدما للتمريح له بها .

ولا يجوز لرجل قوة الشرطة أن ينقطع عن عمله لسبب
طارئ، لمدة تتجاوز يومين في المرة الواحدة ولا أكثر من أربع
مرات في العام الواحد .

ويجب على رجل قوة الشرطة أن يقدم رئيسه عقب عودته
من الإجازة الطارئة بياناً بالإسباب التي اقتضت غيابه وحالت
دون تمكنه من الاستئذان منه .

مادة ٨٧

يجوز لرجل قوة الشرطة في حالة المرض أن يستفيد برصيده
من الإجازات الدورية .

مادة ٨٨

يكون التمريح بالإجازة المرضية والأذن باستدائها بعد
عوانة الهيئة الطبية المختصة إذا زادت على خمسة أيام ، والأ
جاز التمريح بها من غيب أو دنا من دور العلاج .
ويجب على غالب الإجازة المرضية أن يبلغ عن مرضه
في اليوم الأول منه .

مادة ٨٩

لا يجوز تمريح رجل قوة الشرطة لأسباب صحية إلا بعد
استئذائه كامل إجازاته المرضية والدورية المستحقة وفقا لإحكام
هذا القانون ، ما لم يوافق كتابة على ذلك .
ويجوز بقرار من الوزير بناء على عرض وكيل الوزارة ،
إنهاء خدمات رجل قوة الشرطة لأسباب صحية قبل استئذائه
إجازاته بشرط دفع كامل راتبه عنها .

مادة ٩٠

يجوز منح رجل قوة الشرطة إجازة إدارية بمرتب كامل أو

مادة ٩٣

يعرف لرجل قوة الشرطة في ايجازاته المرضية و الادارية
و المطابقة وفي اجازة الصبح كامل راتبه و بدلاته .

مادة ٩٤

كل من انتفع عن عمله او لم يعد اليه عند انتهاء اجازته
باشرة حرم من راتبه مدة غيابه ، وذلك مع عدم الاخلال
بمغاضته تأديبيا أو عسكريا .

ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة ان يقرر حساب مدة
الغياب من رصيد الاجازات الدورية المستحقة اذا كان الغياب
لمعذر مقبول .

وينق قانون المحاكمات والمقربات العسكرية حالات
اعتبار الغياب عن الخدمة قرا را .

الباب الرابع

انتهاء الخدمة

مادة ٩٥

يعتبر رجل قوة الشرطة في الخدمة طالما كان قائما بعمله أو مجازا
أو مكلفا ب مهمة رسمية أو موفدا أو محالا الى المحاكمة العسكرية
أو أسيرا .

ولا تحسب مدة تنفيذ الحكم المقيد للحرية من الخدمة اذا
زادت على شهرين وذلك مع عدم الاخلال باحكام المادة (٤٩)
من هذا القانون .

مادة ٩٦

تنتهي خدمة الضابط لاحد الاسباب الاتية .

١ - فقده الجنسية الكويتية .

٢ - بلوغه من العمر ستين سنة ميلادية ، ويجوز بقرار من
مجلس الوزراء - وبشرط موافقة الضابط - مد الخدمة مدة

مادة ٩٣

يعرف لرجل قوة الشرطة في ايجازاته المرضية و الادارية
و المطابقة وفي اجازة الصبح كامل راتبه و بدلاته .

مادة ٩٤

كل من انتفع عن عمله او لم يعد اليه عند انتهاء اجازته
باشرة حرم من راتبه مدة غيابه ، وذلك مع عدم الاخلال
بمغاضته تأديبيا أو عسكريا .

ومع ذلك يجوز لوكيل الوزارة ان يقرر حساب مدة
الغياب من رصيد الاجازات الدورية المستحقة اذا كان الغياب
لمعذر مقبول .

وينق قانون المحاكمات والمقربات العسكرية حالات
اعتبار الغياب عن الخدمة قرا را .

• الاحالة الى التقاعد .

• قبول الاستقالة .

• ثبوت عبزه صحبا عن العمل مع مراعاة احكام المادة (٨٩)

• من هذا القانون .

• التسميع .

• عدم تجديد تفويضه .

• التجريد أو الفرد أو العزل أو الحكم عليه بعبوثة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة .

• الوفاة ، أو الحكم بثبوت النية المنتظمة .

مادة ٩٨

تجوز احالة الضابط الى التقاعد اذا كان قد قضى في الخدمة خمس عشرة سنة ، وبلغ عمره في رتبته السن الآتية :

٤٧ سنة	في رتبة ملازم
٤٩ سنة	في رتبة نقيب أو رائد
٥٢ سنة	في رتبة مقدم
٥٤ سنة	في رتبة عقيد
٥٦ سنة	في رتبة عييد
٥٨ سنة	في رتبة لواء

أو مددا لا يجاوز بها الضامنة ، الستين من عمره ، وتدخل هذه المدة في حساب التقاعد .

• الاحالة الى التقاعد .

• قبول الاستقالة .

• ثبوت عبزه صحبا عن العمل مع مراعاة احكام المادة (٨٩) من هذا القانون .

• التسميع .

• التجريد أو الفرد أو العزل أو الحكم عليه بعبوثة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة .

• الوفاة ، أو الحكم بثبوت النية المنتظمة .

مادة ٩٧

تتوي خدمة ضابط الصف والفرد والضخير لاحد الاسباب الآتية :

١- فقدده الجنسية الكويتية .

٢- بلوغه من العمر ستين سنة ميلادية ، ويجوز بقرار من الوزير مد الخدمة مدة أو مددا لا يجاوز بها الضامنة والستين من عمره وتدخل هذه المدة في حساب التقاعد .

مادة ١٠٢

يجب أن تكون الاستقالة مكتوبة ، وخالية من أي قيد أو شرط ، ولا تنتهي خدمة المستقيل إلا بالتقارب الصادر بقبولها .

ولا تجوز الاستقالة من الشرطة في حالات الحرب والحكم العرفي والطوارئ .

مادة ١٠٣

لا تجوز استقالة رجل قوة الشرطة أثناء التحقيق معه أو أثناء محاكمته عسكرياً أو جزائياً إلى حين البت نهائياً فيما هو منسوب إليه .

مادة ١٠٤

يسرح رجل قوة الشرطة من الخدمة لأحد الأسباب الآتية:

١ - عدم اجتازه فترة التجربة بنجاح .

٢ - إذا قرر الوزير ذلك وفقاً لأحكام الفقرة (٥٥) من هذا القانون .

٣ - إذا اقتضى الصالح العام تسريحه ويكون التسريح في هذه الحالة بمرسوم بالنسبة إلى من يعينون بمرسوم وبقرار من مجلس الوزراء بالنسبة لغيرهم من الضباط ، وبقرار من الوزير

وتكون إحالة الضابط إلى التقاعد حتى رتبة عقيدته بقرار من الوزير بعد أخذ رأي اللجنة العامة للشرطة، وتكون بمرسوم للرتب التي علي ذلك حسب التسلسل العسكري .

مادة ٩٩

تجوز إحالة ضابط الصف والترفد والضخيز إلى التقاعد بقرار من وكيل الوزارة إذا أتم الخامسة والخمسين من عمره وكان قد قضى في الخدمة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

مادة ١٠٠

لرجل قوة الشرطة أن يطلب إحالته إلى التقاعد إذا كان قد أمضى في الخدمة عشرين سنة ميلادية كاملة . ويجب إلى طلبه بقرار من الوزير إذا كان ضابطاً ومن وكيل الوزارة إذا كان من ضباط الصف أو الأفراد أو الضفراء .

مادة ١٠١

إذا أجل أحد رجال قوة الشرطة إلى التقاعد وكان قد استوفى المدة اللازمة كحد أدنى للترقية ، ولم يرق لعدم وجود شواغر ، منح الرتبة التالية لرتبته واحتسب تقاعده على هذا الأساس .

يصدر وزير الداخلية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، ويجوز أن ينيب عنه وكيل الوزارة في إصدارها

على الوزراء — كل فيما يخصه — تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت
صباح الأسالم الصباح

صدر في ٢٤ صفر ١٣٨٨ هـ
الموافق ٢١ مايو ١٩٦٨ م

الفصل الخامس

أحكام انتقالية

ثبت في رتبة الحالية كل رجل من رجال قوة الشرطة كويتي الجنسية موجود في الخدمة عند العمل بهذا القانون .

تستمر خدمة رجال قوة الشرطة غير الكويتيين الموجودين في الخدمة يوم تنفذ هذا القانون به وتسري في حق كل منهم — حسب رتبته — احكام المرسوم او القرار المشار اليهما في المادة (٢٦) من هذا القانون ، وتحتسب المدة السابقة على فناء هذا القانون من خدمتهم في تطبيق احكام المقعد الخاص بها .

الى حين صدور المراسيم والقرارات المنصوص عليها في هذا القانون ، تسري جميع النظم الممول بها حاليا ، الا ما كان منها مخالفا لنصوص هذا القانون .

ويكون مشروع القانون المرافق من خمسة ابواب وملحق من اربعة جداول وقد تناول الباب الاول الاحكام العامة ، من تعريف للشرطة وتحديد لصلاحيتها ومهامها والعناصر التي تالفت منها ، في حين يتت المادة الرابعة عن أى طريق يكون الالتحاق بقوة الشرطة . وقد عدت المادة الخامسة الرتب العسكرية لنظام الشرطة بحسب التسلسل العسكري ، كما جرت عليه المادة السادسة بالنسبة لافراد وضباط صف الشرطة .

ولقد نصت المادة العاشرة على ان من مهام قوة الشرطة العمل على منع ارتكاب الجرائم وضبط ما يقع منها ، ولما كان اداء رجال الشرطة لمهامهم الاساسية قد يعرضهم للخطر مسا بقضى معه الاستعانة باستعمال القوة او السلاح ، بالقدر الذى لا يتعدى الحاجة وفي ظروف لا يكون فيها مناحس من استعمال القوة ، فقد حددت المادتان ١٦ و ١٢ من مشروع القانون الظروف التى تجيز استعمال السلاح او الالتجاء الى القوة ، ووضحت المراتد ١٣ و ١٤ و ١٥ ، واجبات قوة الشرطة فحتمت المادة ١٣ على ضباط الشرطة قبل ممارسة اعمال وظائفهم اداء السنين الزاود نصيا في تلك المادة ، كما حظرت المادة ١٤ على رجال الشرطة الاشتغال بالسياسة او الانضمام بغير اذن كتابي من الوزير الى اية جمعية او نقابة او هيئة لا تكون مخصصة

مذكرة تفسيرية

في شأن مشروع قانون نظام قوة الشرطة

ان انشاء وتنظيم قوات الشرطة والا من من اهم الدعايم التي توفد فيها الدولة سيادتها في الداخل ومقدريا على حفظ الامن وحماية الارواح والاعراض والاموال وبالتالي توفير الطمانية للمواطنين والقيمين كافة ، ودولة الكويت كانت وما زالت سباقة الى كل ما من شأنه تأمين راحة مواطنيها والقيمين فيها وسلامة ارواحهم واعراضهم واموالهم ، وانطلاقا مما ذكر ، وتنفيذا لحكم المادة ١٥٩ من الدستور فقد عمدت الحكومة الى تنظيم شئون قوات الشرطة والمعلمين فيها في قانون خاص ، تسرى احكامه على اعضاء قوة الشرطة دون غيرهم في حين تسرى على المدنيين المعلمين في وزارة الداخلية وقوة الشرطة احكام قوانين الوظائف العامة المدنية وقوانين العمل في القطاع الحكومي حسب منطوق المادة الاولى من المشروع بموجب مراعاة احكام المادتين ١٥ و ١٦ منه .

المادة ٢١ من مشروع القانون بحيث لا يجوز ان تشمل على عقوبات التجريد أو الطرد أو العزل أو الرتبة أو أية عقوبة بدنية أو عقوبة مقيدة للحرية تجاوز الستين يوما .

ولما كانت تدابير الامن الاستثنائية قد تعرض الاشخاص احيانا الى اضرار تحقيق باملاكهم أو باشتغالهم ، لذلك نصت المادة ٢٣ من مشروع القانون على ضرورة تعويضهم وفق الاحكام التي يصدر بها قانون خاص . وقد اجازت المادة ٢٦ قبول غير الكويتيين ضباطا في الشرطة بصفة مؤقتة وفقا للشروط والاورضاع التي يصدر بها مرسوم وكذلك يجوز عند الحاجة تعيين غير الكويتيين في وظائف افراد وضباط صف في الشرطة ونصت اللجنة على انشاء لجنة في وزارة الداخلية تسمى « اللجنة العامة لشؤون الشرطة » ، تختص في النظر فيما اوجب القانون عرضه عليها . وكذلك فيما يرى الوزير اخذ رأيها فيه .

اما الباب الثاني فقد تناول موضوع التعيين ، وتحدث الفصل الاول منه عن الشروط الواجب توافرها فيمن يعين ضابطا « مادة ٣١ » والاساس ان يكون التعيين لأول مرة في رتبة الملازم ما لم يقضى القانون بغير ذلك وإن يقضى سنة تحت التجربة يجوز تسريحه خلالها اذا فشلت التجربة ، كما يجوز بقرار من الوزير مد فترة التجربة سنة اخرى « مادة ٣٢ » .

للشرطة كما اوفضت المادة ١٥ ما يستتج على رجل قوة الشرطة عمله .

اما المادة ١٧ فقد حددت السلوك الواجب على رجال الشرطة نحو بعضهم بعضا بحيث يفضي كل منهم لمن هو أعلى منه في الرتبة أو من هو أقدم منه عند التساوي في الرتبة .

اما زواج احد اعضاء قوة الشرطة فلا يتم إلا بعد الحصول على اذن من الوزارة ، والزواج الذي يحد بدون هذا الاذن لا يعتبر قائما بالنسبة لترايين الشرطة ولكن يجوز للوزارة ان تعيزه بعد عقده كما هو واضح من نص المادة ١٨ .

وبالنسبة لانشاء وتنظيم كليات الشرطة فقد نص في مشروع القانون على ان يتم ذلك بمرسوم اميرى اما مدارس الشرطة فيقرار وزارى . ويكون قبول غير الكويتيين في هذه الكليات والمدارس بموجب حكوامتهم « مادة ١٩ » اما المادة ٢٠ فقد جعلت محاكمة رجال الشرطة عن الجرائم العسكرية امام المحاكم العسكرية الخاصة بهم وفقا لقانون المحاكمات والمقوبات العسكرية اما العقوبات الانضباطية والتي تسادل المقوبات التأديبية لدى الموظفين والمستخدمين المدنيين فقد نصت عليها

الشرطة ، كما حددت المادة ٤٢ لخدمة ضباط الصف والافراد
على النحو الوارد فيها .

وجاء الباب الثالث فتناول بالبحث احكام الخدمة ، ونس
الفصل الاول منه على الرواتب والبدلات والملاوات . وقد بينت
المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ المصورد بالرواتب ومتى يستحق الضباط
وضباط الصف والافراد والعطاء لرواتبهم ثم كيفية منح الملاوة
الدورية السنوية . وكيف ان علاوة الترقية لا تغير من موعد
الملاوة الدورية بحيث اذا اتفق تاريخهما منعنا مما .

وتشجيعا لمن يقوم من رجال قوة الشرطة باعمال تستحق
التعيرر أو لمن أصيب أثناء الخدمة أو بسببها فقد أجازت المادة
٤٧ للوزير وقرار منه منح مكافأة لهم .

وعالجت المادة ٤٨ وضع الاسير من رجال قوة الشرطة
وكيف انه يستحق كامل راتبه وبدلاته من تاريخ وقوعه في
الاسر حتى عودته الى البلاد ، ثم صرف ٧٠٪ من راتبه شهريا
الى زوجته أو من يعمل اقاربه وذلك قياسا على حالة رجال
الجيش . وفي حالة وفاته او الحكم باثبات غيبته المنقطعة تدفع
جميع استحقاقاته الى ورثته كل ذلك دون اخلاص بالحقوق
الواردة في قانون التقاعد العسكري . ثم جاءت المادة ٤٩ فينت

ب ر ب ملازم

حزرت فيهم الشروط المنصوص عنها في هذه المادة .

اما بالنسبة لل حاصلين على مؤهل جامعي او عال فيميتون
ضباطا وفقا للشروط والاورضاع المنصوص عليها في المادة ٣٤ .

واجازت المادة ٣٩ اعادة الضباط المستقيل او المتقاعد او
المسرح لأسباب صحية الى الخدمة بعد اخذ رأى اللجنة العامة
لشئون الشرطة ، وذلك في نفس رتبته وبدات راتبه المسابق
بشرط ان تثبت لياقته الصحية وان لا يكون قد مضى على تركه
الخدمة في الشرطة اكر من مستين .

ويطي ذلك الفصل الثماني الذي تناول بالبحث ضباط
الصف والافراد والعطاء فصمت المادة ٣٧ على الشروط الواجب
توفرها في التطوع لوظائف افراد الشرطة وضباط الصف
والعطاء .

ولقد اعطت المادة ٣٨ لوكيل الوزارة سلطة تعيينهم بقرار
منه وبالشروط والاورضاع المنصوص عليها في هذه المادة .

اما المادة ٤٠ فقد اوجبت ان يكون تعيين ضباط الصف
بالترقية من الافراد أو من خريجي المدارس العسكرية أو مدارس

المادة ٦٤: أن تكون الترقية من رتبة ملازم أول حتى رتبة المقدم بالأقدمية المطلقة وما زاد عن رتبة المقدم بالإختيار بعد اخذ رأي اللجنة العامة لشؤون الشرطة . ونصت المادة ٦٥ على جواز ترقية الضابط الى الرتبة التالية لرتبته استثناء من الاحكام السابقة اذا قام بأعمال او خدمات ممتازة تستحق التقدير وذلك بناء على اقتراح اللجنة العامة لشؤون الشرطة .

كما اجازت المادة ٦٧ ترقية الملازم الحاصل أثناء الخدمة على مؤهل علمي جامعي او عال الى رتبة رئيس أو ملازم أول وذلك وفقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها في هذه المادة .
اما بالنسبة لضباط الصف والافراد فتكون تقيتهم بقرار من وكيل الوزارة على ترقية رؤسائهم « مادة ٦٨ » .

واشترطت المادة ٧٠ في ترقية الشرطي الى رتبة وكيل عريف اجتازه للدورة المقررة للترقية والتي يوقف شرط اجتازها في حالة اعلان الحكم العرفي او الطوارئ . وتكون الترقية الى رتبة عريف بترتيب أقضية وكلاء العرفاء الذين يزكيهم رؤسائهم اما الترقية الى رتبة رئيس عرفاء فتكون بالإختيار «مادة ٧١» .

وكما هو الحال في شأن الضباط أجازت المادة ٧٢ بقرار من الوزير ترقية ضابط الصف او الشرطي ترقية استثنائية الى

ما يسرى على رواتب من يعال من رجال قوة الشرطة الى المحاكمة ثم حددت المادة ٥٠ مقدار ما يجوز حجزه او خصمه من رواتب رجال قوة الشرطة .

اما الفصل الثاني من الباب الثالث في تناول التقارير السرية للضباط حيث نصت المادة ٥٣ على وجوب تقديم تقرير سرى في شهر يناير من كل عام عن كل ضابط حتى رتبة العقيد يبين فيها كفاءته وسلوكه . ثم بينت المادة ٥٤ وضع الضابط الذي يقدم عنه تقرير بتقدير ضعيف ، كما بينت المادة ٥٥ وضعه في حالة تقديم تقريرين متواليين عنه بتقدير ضعيف ، اما المادة ٥٧ فتتص على وجوب اعداد صحيفة احوال بالنسبة لضباط الصف والافراد والضخراء .

ويبحث الفصل الثالث عن الترقية وتنظيمها ونصت المادة ٦١ على جواز تخفيض المدد المقررة في الجداول المرفقة كحد ادنى للترقية وذلك في حالة الحرب وقرار من الوزير .

ويلاحظ ان الترقية حتى رتبة العقيد تكون بقرار من الوزير اما الترقية الى رتبة العميد واللواء فتكون بمرسوم « مادة ٦٢ » . وورقي الضابط من رتبة ملازم الى رتبة ملازم أول بمجرد قضائه سنتين في الخدمة « مادة ٦٣ » كما نصت

٩٩ كما تنتهي خدمة ضباط الصف والفرد والختير لأحد الأسباب الواردة في المادة ٩٧ وتنازلت المواد التالية حتى المادة ١٠٦ بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع .

ولقد اعتبرت المادة ١٠٧ رجال قوة الشرطة الذين تنتهي خدمتهم بالأحالة إلى التقاعد أو بقبول استقالتهم أو بعدم تجديد بطورتهم في عداد الاحتياط . حيث يجوز بقرار من الوزير استبعادهم في حالة الحرب أو الحكم العرفي والطوارئ .

وأخيرا خصص الباب الخامس للأحكام الانتقالية فنصت المادة ١٠٩ على أن كل رجل من رجال الشرطة كويتي الجنسية يكون موجودا في الخدمة عند العمل بهذا القانون . يثبت في رتبته العالية ، كما تستمر خدمة غير الكويتيين الموجودين في الخدمة يوم نفاذ هذا القانون وذلك حسبما هو وارد في المادة ١١٠ .

ونحن لا نكون هناك فجوة تشريعية نص في المادة ١١١ على أن تظل سارية جميع النظم المعمول بها حاليا في الشرطة إلا ما كان منها مخالفا لأحكام مشروع هذا القانون وذلك إلى حين صدور المراسيم والقرارات واللوائح التنفيذية له .

الرتبة التالية لرتبته إذا قام بأعمال أو خدمات مستترة تستحق التقدير .

أما الفصل الرابع فيبحث في المادتين ٧٣ و ٧٤ منه موضوع النقل والندب . أما المادة ٧٥ فقد نصت على جواز إغارة الضباط إلى الحكومات والهيئات الأجنبية أو الدولية أو إلى الهيئات أو المؤسسات المحلية وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة . في حين أجازت المادة ٧٦ للوزير بعد أخذ رأي اللجنة العامة لشؤون الشرطة إيفاد رجال قوة الشرطة في بعثات دراسية ، حسبما هو وارد في نص هذه المادة .

أما موضوع الإجازات فقد خصص له الفصل الخامس حيث عدت المادة ٧٩ الإجازات التي يجوز منحها لرجال قوة الشرطة وهي : ١ - الإجازة الدورية ٢ - الإجازة المرضية ٣ - الإجازة الإدارية ٤ - إجازة الصبح ٥ - الإجازة الطارئة ، ثم تضيي بقية مواد هذا الفصل فتتجس على أحكام كل إجازة من هذه الإجازات .

ويشرح الباب الرابع لحوال انتهاء الخدمة والآثار المترتبة على ذلك فتنتهي خدمة الضباط لأحد الأسباب الواردة في المادة

أما الجداول الملحقة بمشروع القانون والمكملة له فهي
على التضميل الآتي :-

- الجدول رقم (١) ويتضمن رواتب الضباط
 - الجدول رقم (٢) ويتضمن رواتب صف الضباط والافراد
 - الجدول رقم (٣) ويتضمن رواتب الجنين
 - الجدول رقم (٤) ويتضمن رواتب الخفرء النظاميين
- وغير الداخلية